

تَمْدَرُسُ الجَامِعَةِ * ٢٠٠٠!

عندما زرت لأول مرة عام ١٩٨١ تلك الجامعة العربية ، والتي هي في الصف الأول من حيث المستوى والشهرة في العالم ، جامعة هارفارد ، ببوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية ، وبحثت عن كلية التربية بها ، سعياً إلى التعرف على مثيلات ما قد تخصصت فيه ، وجدت أن ما يمثلها هو " مدرسة التربية " School of Education ، على أساس مفهوم مختلف عما نتصور عن " المدرسة " ، باعتبار المدرسة صورة من صور التميز في اتجاه بعينه وتخصص بذاته ، وتفرد ملحوظ ، كما نقول - على سبيل المثال - " مدرسة طه حسين " ، و " مدرسة العقاد " ، فهناك خط فكري بعينه ، وتوجه خاصة يميز أصحاب هذه المدرسة عن تلك .

لكننا في ثقافتنا العربية المعاصرة ، نميز بين " المدرسة " و " الجامعة " ، على أساس أن الأولى تقدم زادا معرفياً متوسط المستوى ، على أيدي معلمين تخرجوا في الجامعة أو في مستواها ، ولها أسوار ، وجرس يدق عند بدء الحصص وانتهائها ، والتزام بالحضور ، فضلاً عن جوانب أخرى في العملية التعليمية والامتحانات والكتب المدرسية وغيرها . أما الجامعة فتقدم تعليماً من مستوى عال ، متخصص ، على أيدي أساتذة حصلوا على درجة الدكتوراه ، ويُقَيَّمون كل عدة سنوات بناء على ما يقدمونه من أبحاث ودراسات جديدة ، وأسوارها مفتوحة ، يدخل الطالب متى يشاء ويخرج متى شاء ، إلى غير هذا وذلك من بعض الخصائص . لكن ، لو نظرنا قليلاً إلى الوراء ، فسوف نجد أن أول تجربة مصرية للتعليم العالي ، كانت أيام محمد علي ، وكانت مؤسساته تسمى المدارس "

* جريدة الدستور ، في ٨ / ٦ / ٢٠٠٨

الخصوصية " ، نسبة إلى التخصص ، ثم شهدنا تسميتها بعد ذلك ، حتى أوائل العشرينيات من القرن الماضي ، بالمدارس العليا .

ومن شدة تفرقتنا بين المؤسستين ، وجدنا - على سبيل المثال - أن تخصص " الألسن " ظل حتى سنوات قريبة يقترن باسم " مدرسة " ، اتصالا بما كانت عليه عند مؤسسها الأول رفاة الطهطاوى ، حتى إذا انضمت إلى جامعة عين شمس ، كان هناك حرص على إلغاء اسم المدرسة منها وتسميتها باسم " كلية الألسن " ، خاصة أن الطلاب كانوا لا يقبلون عليها بسبب اسمها " مدرسة " .

وفى الوقت الذى سعينا فيه إلى التخلي عن كلمة " معهد " عند ضم بعض المعاهد إلى الجامعة ، وكذلك " مدرسة " ، مفضلين اسم " كلية " ، إذا بنا من الناحية الواقعية نضيق الفجوة القائمة بين المدرسة والجامعة ، لا ارتفاعا بمستوى المدرسة إلى مستوى التعليم العالى ، ولكن بالخفض التدريجى للجامعة ، حتى تقترب من المدرسة ، مما قصدناه بقولنا " تدرس " الجامعة ، أى كيف أصبحت الجامعة ، وكأنها مدرسة بالمعنى الشعبى الشائع .

والحق أقول ، أن التدهور المستمر لمستويات التعليم ، وفى مقدمتها التعليم الجامعى ، قد شاركت فيه قوى مختلفة ، من داخل الجامعة ، على أيدى كثير من أعضاء هيئة التدريس بها ، وما تربي عليه الطلاب الوافدين إليها من التعليم العام ، وكذلك الرأى العام ، الذى أصبحنا ننساق وراءه فيما هو غير جيد ، لكن المدهش حقا هو أن الدولة " تبارك " كل هذا ، بل وتسعى إلى " تقنينه " واعتباره " معيارا " لما يجب أن يكون ، بدلا من أن توجه وتنفذ إلى التصويب وتصحيح المسار ، وفقا لسنة " الجمهور عايز كده " ، وأشهر ما يمكن التلذذ عليه هنا ، هو تلك القواعد التى حرص المجلس الأعلى للجامعات على وضعها خاصة بما سمي " بالكتاب الجامعى

المقرر " ، من حيث عدد الصفحات ، التي تتسق مع عدد الساعات التي يتم فيها تدريس " المقرر " ، بل ووصل الأمر إلى وضع " تسعيرة " وفقا لعدد الملازم والصفحات ، وكذلك تقديم دعم مالي لكل كتاب " مقرر " .
ولعل ما حدث للكتاب الجامعي ، يكون أبرز ما يشير إلى التدهور المخيف لقيمة التعليم الجامعي بحيث أصبح لا يفترق كثيرا عن التعليم العام

...

ففي خلال خمسين عاما - وفقا لتجربة واحد مثلي ، وهي خبرة كل من تعلم في الجامعة خلال هذه الفترة - نجد أننا كنا ندخل قاعة الدرس أول العام ، فنجد أستاذا عظيما مثل " الدكتور يوسف مراد " - أول من " تدكتر " في علم النفس في العالم العربي ، حيث تعلم في جامعة السربون في فرنسا في أوائل الثلاثينيات من القرن الماضي - يقف ليكتب لنا على السبورة مفردات " المنهج " ، ثم قائمة بأبرز المراجع ، والتي قد يكون من بينها كتاب من تأليفه هو ، لكن لا يلزمنا بالاكتماء بدراسته ، وهكذا كان فحول الأساتذة الآخرين : أحمد فؤاد الأهواني ، زكي نجيب محمود ، مصطفى سويف ، محمد عثمان نجاتي ، محمد بيومي منكور ، وغيرهم .
ويتبع هذا أن يجرى كل منا إلى مكتبة الجامعة أو غيرها بحثا عن قراءة هذه القائمة من المراجع ، والتي لم تكن شكلية ، فنقرأ ما نحصل عليه منها بالاستعارة أو بالاقتناء ، ولا يجور الأستاذ علينا إذا لمس أننا نردد في الإجابة عن الامتحان كلام غيره من العلماء والمفكرين والأساتذة .
كان هذا يتم على أساس أن الجامعة ساحة لتعدد الآراء واختلاف المذاهب ، والتباين بين الاجتهادات ، وسعيا نحو ممارسة حرية التعلم ، وحرية التفكير والاجتهاد ، فمثل هذا هو الذي يؤدي إلى صناعة نوعية خاصة من المواطنين تملك عقلا حرا وروحا وثابة وشخصية تتزع إلى

الاستقلالية والابتكار والمبادرة والإبداع ، دون أن أقصد أن كل من تخرجوا في الجامعة كانوا كذلك .

ثم أخذ الخط الليباني في الهبوط ، فإذا بقائمة للمراجع تصبح شكلية ، ثم تخفى تماما ليظهر السيد الجديد ، هادم للتعليم الجامعي ، للكتاب " المقرر " ، ليحول عملية التعليم إلى عملية نمطية ، فالكتاب هو " للقلب الفكري " الذي تصب فيه مئات ، ، وربما الآلاف من عقول للشباب . . . قادة الغد ، ويصبح التقييم للطلاب هو أن يحصل على درجات تكون بقدر ترديده ، كالبيغاء ، كلام أستاذه . وإذا حاول أستاذ ، ظلت لديه للقيمة الجامعية حية ، ألا يكون له كتاب مقرر ، إذا بالطلاب يحتجون ، وربما يقدمون شكوى ضده ، وتلح إدارة القسم والكلية ألا يترك للطلاب " حيارى !! " ، مشتتتين ، بغير قالب ودون ترميط !

وحتى هذا الوضع المعيب للخاص ببدعة للكتاب المقرر ، والذي لم يعجبنا ، جاء يوم نقول فيه : ليت استمر ، من شدة ما حدث بعد ذلك من تراجع . .

لى قريب كان طالبا بتجارة عين شمس ، وكنا نتحدث عن بعض العلوم التي يتلقونها ، فطلبت منه أن يريني كتاب كذا ، فلما أحضره ، وجدته كتابا ضخما ، وكنا في شهر أبريل ، لكنى لاحظت أن للكتاب نظيف تماما ، ويبدو عليه عدم الاستعمال في المذاكرة ، فسألته : هل استطعت أن تستوعب هذا كله ، أو معظمه ؟ فأجابني ، وهو يكاد يُظهر سخريه مما بدا من سذاجتي ، مؤكدا أن للكتاب ليس للمذاكرة والدرس ، وإنما هو " للشراء " فقط ، وهناك " ملخصات " وافية مبيدها متخصصون من معيدين ومدرسين مساعدين ، يمكنك من الإجابة عن أسئلة الامتحان بكل كفاءة وتحصل على درجة عالية !!

وها هي الوزارة المختصة بالتعليم العالي تأبى إلا أن تضرب بمعول آخر في قيمة التعليم الجامعي ليزدادا تراجعاً ، والمصيبة أن يتم هذا تحت عنوان " الجودة " ، فلقد فوجئت والله ، وأنا أحضر اجتماعاً يضم كوكبة من قدامى أساتذة الجامعة يرأسه رئيس جامعة سابق بأننا مطالبون بأن نرفق بأسئلة الامتحان " إجابة نموذجية " !! ومن هول ما سمعت ، أظهرت عدم تصديقي وتصورت أن الرجل " يمزح " ، فإذا به يقول " يظهر إنك مش عايش في الدنيا يا دكتور سعيد " ، قل له يا . . . " موجهاً خطابه إلى أحد رؤساء الجامعة الحاليين الذي كان حاضراً الاجتماع ، فصتق على الكلام !

ثم ، إذا بي ، خلال اتصال هاتفي بالأستاذ القدير الدكتور حسين نصار ، يشكو لي من هذا ، وينطق بعبارات تفيد رثاء كليات الآداب ، فقلت له ، ليست كليات الآداب وحدها وإنما الكثير من الدراسات الجامعية ، وعلى رأسها كليات التربية المنتشرة في كل الجامعات ، فنحن - عبر عشرات السنين - نردد للطلاب ضرورة " التميز " و " التفرد " والسعي نحو الابتكار ، والإبداع ، فكيف يستقيم مع كل هذه القيم التربوية الرائعة التي تبنى أفضل ما نريد من شخصيات ، إذا توافرت ، أن يستقيم أمرها إذا اشترطنا هذه البدعة المسماة " إجابة نموذجية " ؟

إن أولى الأمر ، فيما يبدو ، لا يدركون ما بين التخصصات الجامعية من تمايز ، فهناك تخصصات بالفعل تقوم على دراسة " حقائق " وقوانين ومعادلات ، مفروض ألا يقع فيها اختلاف وتباين وتنوع وتعدد ، لكن هناك الكثير من التخصصات ، بالذات في العلوم الإنسانية ، يكون معيار التميز والجودة فيها هو " المخالفة " ، فإذا جاءت إجابة هذا مختلفة عن ذلك ، وتلك عن هذه ، وكل هؤلاء عن ما جاء على لسان الأستاذ ، فهذا هو عين المراد من رب العباد ، وهو سدرة المنتهى حقا ، لأن الكثير من هذه

الدراسات يقوم على " التمايز " و " التغاير " والاختلاف ، ولا يقتل التمييز والإبداع والابتكار قدر ما يشيع من تنميط وقولبة .

لكن ، فيما يبدو ، فإن هذا التوجه المسموم للروح للجامعية الذى يسعون إلى إقراره وتسييده ، يتسق إلى حد كبير مع نظام الحكم القائم ، فهناك رأى وقرار ، دائما يصدر من أعلى الهرم ، وما على المستويات التالية إلا أن تتقبله كما هو ، باعتباره هو " المقرر " ، ويكون معيار الولاء والإخلاص هو بقدر ما يكون من مطابقة وتمائل ، فإذا ما حاول هذا أو ذاك " التغاير " فإن هذا يؤخذ على أنه " شنود " وخروج عن الخط الوطنى ، وربما يُتهم بالعمالة والانحراف ، وقد يصدر له قرار اعتقال ، مهما سبقته من أحكام بالبراءة من قضاة عدول .

في ظل تعليم مثل هذا المقترح ، تتعاون " الجوقة الموسيقية " في السير " حذو النعل بالنعل " مع حركة " المايسترو " ، يمينا ويسارا ، إلى أعلى وإلى أسفل ، فيسود التنميط وتشيع القولبة ، وتتوارى القيم المؤبدة إلى الإبداع والابتكار ، ويصبح أفراد الأمة نسخا متكررة ، وإذا استمر هذا ، فأذن بتراجع الأمة وتأخرها ، فمن يرضى بهذا للتخريب لعقول شباب الأمة وقادة مستقبلها ؟

الأداء الجامعي السليم

في النظام السليم * ٠٠٠

هي المقولة نفسها التي كنا نقرأها على أغلفة كراساتنا المدرسية (العقل السليم في الجسم السليم) بحيث إذا رأيت جسما عليلا ، تهده الأمراض ويشكو صاحبه من الأوجاع ، يصبح من التعسف والظلم البين إذا حاسبته على مدى منطقية تفكيره وسلامته وتقديره للأمور ، حيث أن " البنية الأساسية " التي تحمله " الجسم " ليست طيبة بأي مقياس من المقاييس .

لكن مسئولى التعليم الجامعي في مصر - فيما يبدو - يريدون إحياء " المنطق السوفسطائي " الإغريقي القديم ، الذي يعتمد على مقدمات تبدو صحيحة شكلا ، لكنه يربط بينها ربطا تعسفيا حتى يلزم الخصم بحجته ، التي لو أخضعناها للمقاييس المنطقية الصحيحة لوجدتها تتضح بالزيف . والمنطق السوفسطائي هو نسبة لمجموعة من الفلاسفة حفلت بهم أئتنا فيما قبل الميلاد ، حيث كانت تعيش تهرؤا مجتمعيا وبلبله فكرية ، وصور خلل جسيمة في منظومة القيم ، فجاء هؤلاء يستغلون الوضع ويعلمون الناس طريقة يكسبون بها جولات النقاش ، لا عن حق ، وإنما عن باطل مدهون ببعض حق مغشوش .

وحتى نقرب المسألة للقارئ ، فأنت إذا سلمت - مثلا - بأن الأديب " خيرى شلبي " مصرى ، وسلمت بأن المصريين يعرفون العربية ، فلا بد بالضرورة أن تسلم بأن خيرى شلبي يعرف العربية . لكن أصحابنا السوفسطائيين قد عرضوا عليك قياسا منطقيا تسلم فيه -

* جريدة الدستور ، فى ١ / ٦ / ٢٠٠٨

مثلا - بأن الكواكب أجسام صلبة تنور حول الشمس ، ويسألونك : أليست نانسي عجرم كوكبا نجد أخبارها بين أخبار النجوم في المجلات الفنية مثل الكواكب ؟ وما نمت قد سلمت بهاتين المقدمتين ، تجد نفسك مضطرا لأن تسلم بأن نانسي عجرم جسم صلب يدور حول الشمس !!

وجه المغالطة هنا هو استخدام كلمة " كوكب " في المقدمة الأولى وفق معنى يختلف تماما عن معناه في المقدمة الثانية ، فتقع في المطب وتجد نفسك - إذا لم تنتبه إلى هذه المغالطة - قد وقعت في المحذور وسلمت بما يتنافى مع التفكير السليم ، مما جعلنا نضرب بهذه الفئة من الفلاسفة للتجار المثل فنسمى طريقة النقاش التي تقوم على المغالطة واللامنتطق بأنها " سفسطة " ، ونسمى الشخص الذي يتحدث بهذه الطريقة بأنه سوفسطائي .

النهج نفسه " يلعب " به القوم الذين رزئنا بأن يكونوا مسئولين عن إدارة أعلى مرحلة من مراحل التعليم التعليم الجامعي الذي هو - من المفروض - مفرخة للقيادات الوطنية في مجالات الخمة والإنتاج ، حتى لنقول أنه هو قاطرة التقدم والنهوض الحضارى .

والمنطق السوفسطائي الرسمي يقول لك : أليس الأجر على قدر الأداء مبدءا ينطبق على كل مجال بما فيه التعليم الجامعي ؟ فلا تجد أمامك إلا أن تسلم بهذا ، ثم ينتقل بك سائلا : ألا تريد المزيد من الأجر حيث أنك تقول أن أجرك الحالي كعضو هيئة تدريس جامعي لم يعد يكفي كى تعيش حياة جريمة ؟ فتجيب بطبيعة الحال بالإيجاب ، ومن ثم ينتقل بك إلى النتيجة الحتمية : إذن لن أعطيك مليما واحدا زيادة إلا بناء على ما يكون من أدائك إن كان خيرا فخييرا وإن كان شرا فشرا !!

وجه المغالطة هنا أن معنى التعليم الجامعي الذى تقوم عليه المقدمة الأولى ليس هو معنى التعليم الجامعي الذى تقوم عليه المقدمة الثانية .

التعليم الجامعى فى المقدمة الأولى هو التعليم الجامعى " الحقيقى " الذى تتوافر فيه كذا وكذا وكذا ، إلى غير هذا وذلك من مواصفات عديدة تمتلىء بها البحوث والدراسات التى يحفل بها الفكر الجامعى ، تجعل التعليم القائم تعليميا جامعيًا " بحق وحقيق " ، لكن التعليم الجامعى الذى نعمل تحت مظلته يفترق ما يصعب حصره من المقومات الأساسية ، ومن ثم فمن حقنا أن نصرخ فى وجه هؤلاء : اعطونا مقومات جامعية للتعليم السليم ، نعظكم أداء على المستوى .

ليست المسألة هى " شيلنى وأنا أشيلك " ، ولكنها المعنى نفسه الذى عبر عنه قول شاعر :

لَقَوْه مَكْتُوفاً فى اليم وقالوا له : إياك إياك أن تبئل بالماء !
تصور أن أناسا يلومونك أنك تشرب ماء ملوثا ، بينما لم تقم فى مقرك شبكة توصل إليه مياه شرب سليمة ؟

كيف تقف أمام فرع شجرة تحاسب صاحبها على ما أصابها من علل ، وتطلب منه ضرورة علاجها ، بينما جذر الشجرة وساقها قد أصابهما المرض العضال وأخذ السوس ينخر فيهما والديدان ؟
كيف تطلب من إنسان أن يصلح " ظلا " رأيتَه معوجا دون أن تلتفت إلى أصله المعوج أصلا ؟

عشرات التشبيهات التى تصرخ بالزيف والبهتان للمنطق السائد الذى أخذ يتردد على ألسن مسئولى التعليم الجامعى ، تنبهك إلى أن ما تطالب به من زيادات سوف يكون مرتبطا بأدائك فى الجامعة !!

ولعل الإشارة إلى بعض معالم الوضع القائم فى الكثرة الغالبة من جامعاتنا اليوم يوضح كيف يسير الأمر على عكس النصيحة الشهيرة : إذا أردت أن تطاع فأمر بما يُستطاع :

١- فإذا نظرت إلى للبنية المادية الأساسية فسوف تجد تداعيا مخجلا حقا ، ففي الوقت الذى أنفقت فيه جامعة مثل جامعة عين شمس في فترة سابقة عدة ملايين من الجنيهات على إنشاء بوابات فخمة ضخمة على الطراز الفرعونى ، لا وظيفة لها بأى حال من الأحوال إلا " للمنظرة " ، تجد قاعات متعددة في بعض الكليات متداعية ، قد لا تجد لمبات كهربائية ، وقد لا يجد الأستاذ كرسيًا يجلس عليه إذا أراد ، وقد تجد للمقاعد في القاعة أقل من عدد الطلاب ، وقد تجد موقع القاعة يسمح بصور متعددة من الضوضاء تنفذ إليك بحيث تعرقل عملية للتدريس ، وكل هذه وغيرها مقومات أساسية لا بد لها من تأثير سلبي على الأداء للتعليمى باعتبارها " وعاء " العملية التعليمية ، وإلا أصبحنا كمن استكثر شراء وعاء مناسب لتعبئة كمية من الزيت فأثر أن يستعين بوعاء من الكرتون ، فهل يجوز لك أن تحاسبه على أن الزيت " ينشع " ويترسب من الوعاء !!؟

٢- ولو قمت باستقراء لحال مكاتب أعضاء هيئة للتدريس فسوف تجد آفة التمييز الطبقي والعلاقات الخاصة تتحكم في كثير من الأمور ، إذ قد تجد غرفة يحشر فيها عشر أشخاص ، مثلهم مثل موظفى الإرشيف في بدروم إحدى الهيئات الحكومية ، وقد تجد على العكس من ذلك ، في الكلية نفسها ، مكاتب " مريحة " قليلة للسكان ، مكيفة ، وقد تجد أقساما تعيش اختناقًا في المكان من حيث الإمكانيات واللبؤس ، وقد تجد قسما آخر يعيش في بحبوحة من العيش المكانى ، للسبب نفسه ، علاقات القوة والمكانة والنفوذ والصدقة ، بعيدا عن معايير الموضوعية والعدل في التعامل والمشاركة في التمتع بالخدمات المتوافرة ، وكان هؤلاء يَردون منها " عذب فرات سائغ شرايه " ، بينما غيرهم ، يردون منها " ملحه أجاج " !! كنت في سنوات ماضية أذهب أستاذًا زائرًا لثلاثة شهور لجامعة لليرموك بالأردن وهى بلد أفقر من مصر ، فإذا بالعميد يوفر لى مكتبًا

مستقلا مجهزا بالحاسب الآلى والمقاعد الوثيرة المريحة ، وشبكة الإنترنت ، فضلا عن حمام خاص ٠٠٠. لقد أعطوني كل ما أحتاج ، فكان من الطبيعى أن أحرص على أن أعطيهم كل ما يحتاجون ، إلى الدرجة التي كانت تدفعنى أحيانا إلى الحضور في يوم العطلة!

اليوم ، في بلدى مصر ، وفي كليتى - على سبيل المثال - التي قضيت بها ستا وأربعين عاما متصلة ، لا أستطيع أن أصعد إلى مكتبى لأنه بالطابق الثالث ، ولا يوجد مصعد كهربائى ، لأن حالى الصحية لا تساعدنى على الصعود ، فإذا جئت ، سعيت " متلظعا " في هذا المكتب أو ذلك مما يقع في الطابق الأرضى ، أو في المبنى المحطى بمصعد كهربائى ، متطفلا على هذا الزميل أو ذلك ، فهل سوف يحرموننى من هذا الحافز أو ذلك باعتبارى غير منتظم ، وأنا الذى يحلم بأن يدفن في تراب الكلية والقسم الذين قضى فيهما عمرا أطول مما قضاه ، وعمرا مع تلاميذه ، أطول مما قضاه مع أولاده وزوجته !!؟

٣- وانظر إلى نظام الامتحانات الذى لا مثيل له في الكثرة الغالبة من دول العالم ، المتقدم منه والمتخلف ، والنامى ، فهو ما زال على تقليديته المعروفة التي يستحيل أن يتوافر لها الدقة والعدل أصلا ، فكليات يكون مطلوبا من الأستاذ أن يصحح آلافا من الأوراق ، وإجراءات الكنترول العتيقة التي تقتطع غرفا متعددة في كليات تقتقد أصلا أماكن لجلوس أعضاء هيئة التدريس وقاعات للتدريس ، فضلا عن بدنها مبكرا مما يشغل أعضاءها عن التدريس وإكماله ، وتنتهى بعد الامتحانات بما يستغرق في الجملة ما لا يقل عن شهرين ، في الفصل الأول وشهرين في الفصل الثانى ، أى أربعة ، بينما عملية التعليم نفسها ، قد لا تستغرق - واقعا وحقيقة - أكثر من أربعة أو خمسة أشهر .

٤- طريقة اختيار القيادات الجامعية ، وخاصة بالنسبة لمجتمع يعيش آلاف السنين تحت وطأة المفهوم الأبوى الذى يجعل من الرئيس لأى موقع هو المتحكم ، الأمر الناهى ، فمشهور هذا الذى نبهنا عليه مرات عدة ، من أن سلطات الأمن - ضباط الشرطة - هم للذين يتحكمون في اختيار هذا أو ذاك كى يقود كوكبة من خيرة علماء الأمة وخبرائها ، وليس بناء على مواصفات جودة التكوين والأداء الجامعى ، ويصبح للمعيار الأساسى هو مدى الولاء للسلطة السياسية والمطاوعة والمسايرة ، أما المغايرة ، حتى ولو كان الأستاذ من أعظم العلماء !!

تلك قطرات من بحر من الظروف المؤسفة التى لا يد لعضو هيئة التدريس في سوئها ، ومع ذلك يطلبون منه ، بناء على المنطق السوفسطائى ، أن يحسن الأداء حتى يستطيع أن يحصل على لقمة العيش التى تحفظ كرامته ، وكأنى بأستاذ الجامعة يقول

حظى كدقيق فوق شوك نثروه وقالوا لحفاة يوم ريح اجمعوه !!